أكدت دعم الحكومة العراقية من أجل استعادة الأراضي المسلوبة في الرمادي وغيرها

واشنطن : سيطرة داعش على الرمادي انتكاسة لقوات العراق

واشنطن - «وكالات»: وصف رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، مارتن ديمبسي، سيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الرمادي بأنها انتكاسة للقوات العراقية.

وقال ديمبسي إن إستعادة المدينة يتطلب جهداً كبيراً، مشيراً إلى أن بلاده ستواصل مساندة القوات العراقية بالضربات الجوية والتدريب والمعدات، لافتاً إلى أن خفض التوتر الطائفي والتجهيز والإعمار سيظل بشكل تحديا أمام حكومة العبادي.

كما أشارت الولايات المتحدة إلى أنها لا تنوي تغيير استراتيجيتها في العراق، بل إنها تنوي تقديم دعم للحكومة في بغداد من أجل استعادة الأراضي المسلوبة في الرمادي وغيرها من المناطق بعيداً عن نشر أي قوات برية.

واعتبرت وزارة الدفاع الأميركية ما حدث في الرمادي انتكاسة، ولا يُعفى العراقيون من تحمل المسؤولية كاملة، وفق المسؤولين في واشنطن خصوصا أن القوات العراقية التي اعيد بناؤها على عجل بعد انتكاسة الموصل العام الماضي هربت من جديد أمام ضربات المتطرفين في الرمادي، وتركت خلفها السلاح والآليات والذخائر.

احد هؤلاء المسؤولين قال إنه لا يتوقع أن يغير سقوط الرمادي استراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على شن ضربات جوية وزيادة التدريب والعتاد من دون الزج بقوات أميركية في أرض المعارك.

من جانبه، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، جيف راتكه، «كنا دائما نعلم أن المعركة ستكون طويلة وصعبة خصوصاً في الأنبار. لا ننكر أنها انتكاسة كما أن الولايات المتحدة ستساعد العراقيين على استعادة الرمادي. ندعم قوات الأمن والحكومة بضربات جوية دقيقة».

كان رئيس الوزراء حيدر العبادي بحث مع قائد القيادة الوسطى للجيش الأميركي الوضع في الأنبار والمساعدة الأميركية المرصودة للقوات العراقية، حيث تشمل المساعدات تسليم أسلحة ثقيلة، منها صواريخ «ايه تي 4» المحمولة على الكتف بغية التصدي للشحنات الناسفة المحلية الصنع إلى جانب الذخيرة ومعدات تشمل الدروع الواقية ومواد الإسعافات الأولية وغيرها من المعدات لحماية الجنود من العبوات الناسفة والسيارات المفخخة.

الجدير بالذكر أن القوات الأميركية سلمت قبل مغادرتها العراق حكومة بغداد قواعد عسكرية عدة كلفتها عشرات المليارات من الدولارات هدية للجيش العراقي.

وأعلن البيت الأبيض الاثنين أن التحالف الدولي بقيادة أميركا سيواصل الضربات الجوية لمساعدة العراق في استعادة الرمادي ويعمل عن كثب مع رئيس وزراء العراق حيدر العبادي.

فيما قال مسؤولون عسكريون ومدنيون أميركيون إن الولايات المتحدة ستدعم معركة العراق الصعبة لاستعادة الأراضي التي فقدها في مدينة الرمادي وغيرها من المناطق لكن الانتكاسة الميدانية لن تدفع واشنطن لبحث نشر قوات قتالية برية.

وقال مسؤول عسكري أميركي مشترطا عدم الكشف عن اسمه «انجرار قوات أميركية لهذه المعركة... ستصحبه مشاكل كثيرة».

وقال مسؤول عسكري آخر إن هذا الخيار ليس قيد الدراسة.

وابلغ مسؤول مدني أميركي رويترز أن «ما نريده هو أن يدافع كل من في العراق عن العراق.. وفي النهاية يجب أن يكون العراقيون» هم من يتحملون المسؤولية.

وأضاف «تذكروا بلد من هذا ومن يتعين عليه أن يتحمل المسؤولية عنه، إنها ليست الولايات المتحدة في هذه الحالة، إنهم العراقيون».

ووصل رتل يضم 3000 مقاتل شيعي اليوم الاثنين إلى قاعدة عسكرية قرب الرمادي مع محاولة بغداد استعادة المدينة الواقعة في غرب البلاد والتي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية في أكبر هزيمة للحكومة منذ منتصف العام 2014.

وقال شهود عيان وضابط بالجيش إن مقاتلي داعش بدأوا الاستعداد لاستئناف المعارك بشأن المدينة وتقدموا في عربات مدرعة من الرمادي صوب القاعدة التي يحتشد بها المسلحون الشيعة لشن هجوم مضاد.

وقال مسؤول أميركي إنه لا يتوقع أن يغير سقوط الرمادي استراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على شن ضربات جوية وزيادة التدريب والعتاد الأميركي للعراق دون إرسال قوات أميركية للمشاركة في المعارك.

وردا على سؤال عما إذا كان أوباما قد يغير تلك الاستراتيجية - التي وضعت فعليا عندما قرر سحب القوات الأميركية من العراق بنهاية العام 2011 وترك أمر الدفاع عن الدولة للقوات المحلية - أجاب المسؤول «لا اعتقد هذا».

وأضاف «القوة الكاملة للعراق.. بما في ذلك الميليشيات الشيعية.. لم تكن مشاركة في هذه المعركة... لا أرى سببا يوجب تغيير استراتيجية الرئيس.. لكن من الواضح أن شيئا ما يجب أن يتغير» في تلميح إلى تعزيز جهود العراق للدفاع عن أراضيه.

من جانبه أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية الاثنين أن سقوط مدينة الرمادي العراقية بأيدي تنظيم داعش يعتبر «انتكاسة»، إلا أنه أكد أن القوات العراقية «ستستعيد» المدينة بدعم من قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وقال شهود عيان وضابط بالجيش إن مقاتلي داعش بدأوا الاستعداد لاستئناف المعارك بشأن المدينة وتقدموا في عربات مدرعة من الرمادي صوب القاعدة التي يحتشد بها المسلحون الشيعة لشن هجوم مضاد.

مارتن ديمبسي

ديمبسي : لا ننوي تغيير استراتيجيتنا في العراق وما حدث انتكاسة، ولا يُعفى العراقيون من تحمل المسؤولية كاملة

جيف راتكه: المعركة ستكون صعبة وسدعم قوات الأمن والحكومة بضربات جوية دقيقة

وفي النهاية يجب أن يكون العراقيون» هم من يتحملون المسؤولية.

وأضاف «تذكروا بلد من هذا ومن يتعين عليه أن يتحمل المسؤولية عنه، إنها ليست الولايات المتحدة في هذه الحالة، إنهم العراقيون».

ووصل رتل يضم 3000 مقاتل شيعي اليوم الاثنين إلى قاعدة عسكرية قرب الرمادي مع محاولة بغداد استعادة المدينة الواقعة في غرب البلاد والتي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية في أكبر هزيمة للحكومة منذ منتصف العام 2014.

وقال شهود عيان وضابط بالجيش إن مقاتلي داعش بدأوا الاستعداد لاستئناف المعارك بشأن المدينة وتقدموا في عربات مدرعة من الرمادي صوب القاعدة التي يحتشد بها المسلحون الشيعة لشن هجوم مضاد.

وقال مسؤول أميركي إنه لا يتوقع أن يغير سقوط الرمادي استراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على شن ضربات جوية وزيادة التدريب والعتاد الأميركي للعراق دون إرسال قوات أميركية للمشاركة في المعارك.

وردا على سؤال عما إذا كان أوباما قد يغير تلك الاستراتيجية - التي وضعت فعليا عندما قرر سحب القوات الأميركية من العراق بنهاية العام 2011 وترك أمر الدفاع عن الدولة للقوات المحلية - أجاب المسؤول «لا اعتقد هذا».

وأضاف «القوة الكاملة للعراق.. بما في ذلك الميليشيات الشيعية.. لم تكن مشاركة في هذه المعركة... لا أرى سببا يوجب تغيير استراتيجية الرئيس.. لكن من الواضح أن شيئا ما يجب أن يتغير» في تلميح إلى تعزيز جهود العراق للدفاع عن أراضيه.

من جانبه أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية الاثنين أن سقوط مدينة الرمادي العراقية بأيدي تنظيم داعش يعتبر «انتكاسة»، إلا أنه أكد أن القوات العراقية «ستستعيد» المدينة بدعم من قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وقال المتحدث باسم البنتاغون الكولونيل ستيفن وارن «قلنا على الدوام بأنه ستكون هناك عمليات كر وفر، وانتصارات وانتكاسات. وما حصل انتكاسة».

تتمات

المجلس انتصر

وكان المجلس قد وافق في بداية الجلسة على طلب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد ، بشطب المحور الأول من الاستجواب ، وأسفرت نتيجة التصويت عن موافقة 45 عضوا على الشطب ، وعدم موافقة 9 وامتناع عضوين من أصل الحضور وعددهم 56 عضوا.

بعد ذلك حول رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة إلى سرية لمناقشة طلب نيابي حول مناقشة الاستجواب في جلسة سرية ، استنادا إلى نص المادة 94 من الدستور والمادة 69 من اللائحة الداخلية.

وتنص المادتان المذكورتان على أن «جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية ، بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء ، وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

وكان الشيخ صباح الخالد طلب بعد إبداء استعداده مناقشة الاستجواب ، شطب المحور الأول من طلب الاستجواب «لمخالفته أحكام الدستور واللائحة الداخلية وأحكام المحكمة الدستورية».

يذكر أن المحور الأول لطلب الاستجواب كان متعلقا بما أسماه النائب المستجوب «مخالفة أحكام الدستور ، والتهاون في هيبة الدولة ، والإضرار بمقدراتها».

وكان طلب الاستجواب يتضمن اربعة محاور ، الاول يتعلق بما سماه النائب المستجوب «مخالفة أحكام الدستور والتهاون في هيبة الدولة والإضرار بمقدراتها» والمحور الثاني «عدم مراعاة أحكام الدستور في ما يتعلق بالاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمبرمة في 13 نوفمبر 2012» ، وتطرق المحور الثالث لما سماه النائب المستجوب «إهدار حقوق المواطنين خارج دولة الكويت ، وعدم القيام بواجب حمايتهم ، والتهرب من الاسئلة البرلمانية» ، في حين جاء المحور الرابع تحت عنوان «التضييق على الحريات ، والإضرار بسمعة الكويت الدولية بالمخالفة لاحكام الدستور ونصوص القانون ، وإضعاف هيبة الدولة والتنازل عن سيادتها».

وقد أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه لن يوقف الفوضى البرلمانية السابقة ، الا الالتزام بالدستور روحا ونصا ، مشيرا الى ان هذا الامر هي سياسة المجلس الحالي.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة مجلس الامة امس : إن سياسة هذا المجلس منذ بداية الفصل التشريعي بأن ماهو دستوري من الاستجواب يناقش ، وماهو غير دستوري يستبعد ، مؤكدا ان من يحدد هذا الامر هو النائب نفسه ، الذي يستطيع ان يستعين بآراء الخبراء الدستوريين او اجتهاده الشخصي ، لكن هو المساءل وفقا للدستور عن قراره وموقفه.

اضاف ان ما حدث في الجلسة أمس انه عند وصول المجلس الى بند الاستجواب المقدم من النائب عبد الحميد دشتي ، الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، كان من حق الوزير ان يطلب الاجل نظرا لعدم انقضاء فترة الـ14 يوما على الاستجواب ، الا ان الوزير اعلن رغبته في مناقشة الاستجواب ، وتقدم بطلب لشطب المحور الاول من الاستجواب لعدم دستوريته ، «فاتخذت الاجراءات اللائحية السليمة وطرحت الموضوع للنقاش وقد تحدث مؤيدان اثنان للطلب و معارضان اثنان لذلك وقد تحدث الاخوة الافاضل ولكل منهم وجاهة في وجهة النظر التي طرحها وتم التصويت بأغلبية الاعضاء الحاضرين بشطب المحور الاول من الاستجواب».

واشار إلى انه «اثناء النقاش كنت مع الاغلبية من النواب نؤكد اننا لن نسمح باي ممارسة برلمانية تنحرف عن اطارها الدستوري واللائحي الصحيح ، فلا يقبل اي نائب ان تكون الممارسات البرلمانية مدخلا لطرح فئوي او طائفي اوتمزيق للمجتمع» ، موضحا انه تقدم 12 نائبا بطلب تحويل الجلسة الى سرية وفق المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس ، وانه تتم مناقشة السرية من عدمها اثناء سرية الجلسة.

واوضح رئيس المجلس انه وقبل مناقشة السرية ابلغني النائب المستجوب بانسحابه من الجلسة ، وتوجهنا بتطبيق المادة 141 من اللائحة ، مبينا ان هناك وجهة نظر بان يتم التصويت على سرية الجلسة من عدمها حتى في حال عدم وجود الاخ المستجوب ، مؤكدا انه قام بالنداء على الاخ المستجوب عبدالحميد دشتي ثلاث مرات لتأكيد عدم وجوده ، ثم طرح هذا الامر على المجلس بالتوجه الى المادة 141 من اللائحة مباشرة، وكان قرار النواب هو التوجه مباشرة الى المادة 141 وذلك لعدم وجود النائب المستجوب بالقاعة.

وقال انه عرض الاستجواب على نواب المجلس ، ان كان يرغب احدهم في تبني هذا الاستجواب ، وفقا للمادة «141». واوضح انه عرض الاستجواب على هيئة الخبراء الدستوريين في المجلس ، مشيرا الى اجماع كل الخبراء الخمسة في الهيئة على عدم دستورية المحور الاول للاستجواب ، «بل ان البعض منهم ذهب ابعد من ذلك وقال ان محورين من الاستجواب غير دستوريين ، ومنهم من قال ان جميع المحاور غير دستورية ، الا ان الاجماع كان على عدم دستورية المحور الاول».

وردا على سؤال حول مدى جواز شطب المحاور غير الدستورية افاد باجماع الخبراء الدستوريين بجواز استبعاد المحاور غير الدستورية ، او اتخاذ اي قرار اخر باعتبار ان ذلك من سلطة مجلس الامة وهو من يقرر ذلك». وذكر ان من يريد ان يناقش استجوابه فعليه ان يقدمه وفقا لاطار الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ، واذا خرج عن هذا فسيتم استبعاد اي امر غير دستوري ، مشيرا الى ان الحكم والمسؤول امام المولى القدير والشعب الكويتي هم نواب الامة.

وذكر الغانم ان المجلس انتهى امس أيضا من التصويت على خمسة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ،منوها بالجهود «الجبارة» التي بذلها ويبذلها من نواب وموظفي اللجنة للانتهاء من تقارير الميزانيات، وعما اذا كانت ستخصص جلسات المجلس المقبلة لمشروعات القوانين بشأن الميزانيات والحسابات الختامية ، قال : « نحن على تواصل مستمر مع رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي وما تنتهي منه اللجنة نناقشه فورا في الجلسة ، وفي نفس الوقت نمضي بجدول الاعمال وفقا لما هو مخطط له».

من جهته قال النائب عبد الحميد دشتي في مؤتمره الصحافي الذي عقده في مجلس الامة ، عقب تحويل جلسة الاستجواب الى سرية وانسحابه منها: «رغم كل ما صار ، لكن هذه هي الديمقراطية نرتضيها بما فيها والرأي فيها للأغلبية» ، مضيفا : « تقدمت بالاستجواب باعتباري ممثلا للامة وفقا للمادة 100 من الدستور».

وعن طلب شطب المحور الاول في مجلس الامة ، قال دشتي: «هذه نعمة من رب العالمين لاني اردت ان اثبت ذلك في المضبطة ، وحاول البعض ان يزايد علينا ولله الحمد ما فيه ابن بار من بيوت الكويت يخرج عن طوع سمو الامير و، لكن بينت ان المادة 68 تنص على انه امر روتيني عرض قرار الحرب الدفاعية على المجلس ، وبالتالي اردت ان نثبت ذلك مخافة ان يأتي احد بعد 50 عاما ويقول انه لم يثبت ذلك في عام 2015».

أضاف : «عندما طلب تحويل الجلسة سرية ارتأيت انه لن يكون هناك فائدة ، بل إنه ضياع لوقت المجلس ، وحتى لا تشرعن مناقشة الاستجوابات في جلسات سرية ، ونسأل الله ان يحفظ الكويت وشعبها وقيادتها».

وثيقة الرياض

الوطنية، وضرورة محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، ووقف التعامل المالي والدبلوماسي مع الانقلابيين الحوثيين في صنعاء، وإشراك الحراك الجنوبي السلمي المؤيد للشرعية.

ونصت الوثيقة أيضا على دعم المقاومة الشرعية، وإسقاط الانقلاب، ومحاسبة المتورطين فيه، والالتزام بالقرار الدولي 2216، وتقديم الإغاثة للنازحين، وإعادة المهجرين وتعويض المتضررين، خاصة في محافظة صعدة، والشروع في إعادة بناء المؤسسة العسكرية، وبناء دولة مدنية اتحادية، وإطلاق مصالحة وطنية شاملة، وسرعة إيجاد منطقة آمنة داخل الأراضي اليمنية، واستخدام كافة الأدوات السياسية والعسكرية لإنهاء التمرد.

كما تضمنت وضع استراتيجية الوطنية لمحاربة العنف والإرهاب، وإعادة الإعمار في المناطق، خاصة المتضررة منها، والعمل مع مجلس التعاون لتأهيل اليمن اقتصاديا .

في سياق متصل قال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز «إننا حريصون على ألا يكون اليمن مرتعاً للمنظمات الإرهابية ، ونتطلع إلى أن تسهم عملية إعادة الأمل في استقرار اليمن».

وأضاف في كلمته خلال اختتام أعمال مؤتمر إنقاذ اليمن في العاصمة الرياض، أمس الثلاثاء، ألقاها بالنيابة عنه أمين مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني : «سنستمر بتقديم المساعدات الإغاثية لليمنيين، وباقون إلى جانبه لمستعيد موقعه الطبيعي. ومؤتمر الرياض يأتي في منعطف تاريخي للمنطقة بأكملها، ونهنئ الشعب اليمني على مخرجات هذا المؤتمر».

من جانبه أكد الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي أنه «لا بد للحق ان ينتصر»، مشدداً على أنه وحكومته الشرعية سيعودان إلى اليمن.

وبدأ هادي كلمته بالتشديد على أن «إنقاذ اليمن اكتسب شرعية وطنية ودولية»، مضيفاً «ليس لدينا خيار إلا بإنجاح مؤتمر إنقاذ اليمن في الرياض».

ووجه هادي التحية لـ«المقاومة الشعبية الصادقة»، ودعاها لـ«الثبات». كما أكد دعمه «أي جهد دولي يلتزم بالمرجعيات التي يجمع عليها اليمنيون»، إلا أنه استطرد أن «الأولوية اليوم هي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216».

وفي هذا السياق، أكد أن «ميليشيات الحوثي وصالح قرأت الهدنة بشكل خاطئ، تحمل ميليشيات صالح والحوثي مسؤولية أعمال القتل».

ومن جهة أخرى، ثمّن هادي «دور السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في دعم اليمن».

وشدد على أنه «رغم كل التحديات سنمضي بجد لاستعادة الدولة اليمنية. سنعمل على بناء وطن جديد، وسنعيد بناء ما دمره الحوثيون». وفي هذا السياق كشف أن «الحوثي لا يمثل سوى 10 في المئة من محافظة صعدة».

وختم هادي كلمته قائلاً: «لا بد للحق أن ينتصر، وسنعود إلى اليمن».

في غضون ذلك شنّ طيران التحالف غارات عدة على مواقع الانقلابيين في مناطق مختلفة في اليمن، الثلاثاء، فيما كبدت المقاومة الشعبية ميليشيات الحوثي وصالح خسائر في البيضاء ومأرب في وقت تجددت فيه المعارك العنيفة في محافظة تعز.

فقد استهدف قصف جوي لطيران التحالف صباح اليوم مخازن أسلحة في فج عطان ومنزل أحمد نجل المخلوع صالح غرب صنعاء، كما استهدفت الغارات تلال النهدين ودار الرئاسة، حيث توجد معسكرات الحماية الرئاسية.

وفي محافظة الحديدة استهدف الطيران الجوي مقار الدفاع الجوي والساحلي، وكذلك تجمعات للحوثيين، كما شن طيران التحالف عدة غارات على محافظات الضالع وعدن وتعز.

وتجددت الاشتباكات في تعز بمناطق حوض الأشراف وجبل جرة وعصيفرة وصفت بالأعنف. وقال شهود عيان إن ميليشيات صالح تقصف بالمدفعية حي الأخوة والجهين وسط المدينة.

إلى وسط البلاد في محافظة البيضاء، شنت المقاومة عدة هجمات على مواقع الحوثي، وقتلت المقاومة الشعبية أكثر من 20 حوثيا في منطقة ذي ناعم ومديرية رداع ومدينة البيضاء، كما دارت معارك عنيفة بمختلف أنواع الأسلحة في صرواح غرب محافظة مأرب.

أما في محافظة لحج جنوب اليمن، فقامت ميليشيات الحوثي وصالح بقصف عشوائي على الأحياء السكنية ومنازل المدنيين، مستخدمة الدبابات والمدفعية والأسلحة الثقيلة، وقتلت أكثر من 18 مدنياً معظمهم من النساء والأطفال، كما منعت الميليشيات وصول المساعدات والمشتقات النفطية إلى محافظة لحج والضالع وأبين.

وفي الجبهة الشمالية، أفاد شهود عيان بوصول نحو 20 عربة مسلحة إلى ميليشيات الحوثي، بهدف تعزيز مواقعهم في جبل حبش في منطقة اليتمة الحدودية في محافظة الجوف، مما استنفر رجال المقاومة الشعبية والقبائل، لإجبار الحوثيين على الانسحاب من المحافظة.

وفي إطار جهود إعادة ترتيب وحدات الجيش الموالية للشرعية، وصل رئيس هيئة الأركان الجديد اللواء محمد المقدشي إلى منطقة العبر في مأرب للبدء ، بتشكيل ألوية عسكرية جديدة لاستعادة السيطرة على الأوضاع.

العراق : مسلحو

ونقلت وكالة أسوشيتيدبرس عن عدد من السكان قولهم إن المسلحين يداهمون مساكن رجال الشرطة ورجال العشائر الموالين للحكومة ، كما أحرقت ونهبت الدور والمصالح العائدة للموالين للحكومة.

ونشرت مواقع الكترونية موالية لـ «داعش» صورا لسجناء يقول التنظيم إن مسلحيه حرروهم من سجن الرمادي.

وفي وقت لاحق، أكد قائد شرطة الأنبار اللواء الركن كاظم الفهداوي أن القيادات الأمنية لديها قطاعات مدربة من الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب ومقاتلي العشائر من الأنبار إضافة إلى خطوط صد متكاملة في منطقة حصيبة الواقعة على مسافة 7 كيلومترات الى الشرق من الرمادي، مشيراً إلى أن حصيبة «ستكون نقطة انطلاق لعمليات عسكرية لاستعادة السيطرة على جميع مدن الأنبار».

ولكن العميد في الجيش العراقي علي المجيدي قال لوكالة فرانس برس إن الهجوم لاسترداد الاراضي التي سقطت لن يبدأ قبل احتواء الهجمات المتواصلة ، التي يشنها مسلحو «داعش» شرقي الرمادي.

كما ذكر مصدر أمني في قيادة عمليات المنطقة الغربية أن 15 من مسلحي تنظيم «داعش» قتلوا في ناحية البغدادي التي تبعد عن الرمادي بمسافة 90 كيلومترا الى الغرب ، في غارات جوية لطيران التحالف الدولي استهدفت نحو 40 منزلا يتخذ منها التنظيم مقرات له.

العيسى : لا تهاون

حيث اطمأن الى سير اداء الطلبة اختباراتهم والاجواء المناسبة المهيأة لهم ، ووصف الفترة الحالية بـ«العصيبة على الطلبة وأسرهم ، كونها مرحلة اختبارات لمختلف المراحل الدراسية ، ومفترق طرق لأبنائنا الطلاب والطالبات في تحصيلهم العلمي، مطالبا الجميع بتشجيعهم والوقوف بجانبهم».

وقال : « لم الاحظ أي مشاكل تعيق سير عملية الامتحانات ، بل الأوضاع هادئة جدا ، وسط أجواء مناسبة هيأتها الإدارات المدرسية للمتعلمين»، مؤكدا أن ما تضمنته أوراق الاختبارات أسئلة تتماشى وقدرات أبنائنا الطلبة والطالبات».

وتمنى أن «يوفق الطلبة في اختباراتهم ويجتازوا هذه الفترة التي ينتظرها الجميع ، كما اجتاز أبناؤنا في المرحلة المتوسطة أمس الأول اختباراتهم التي مرت ولله الحمد بكل يسر وهدوء ، ولم يحصل أي شي يعكر الأجواء».

من جهته شدد مدير إدارة التعليم الديني دخيل العنزي على أن «اختبارات المعهد الديني تسير بطريقة مريحة ، عبر التزام رؤساء وأعضاء اللجان بتطبيق اللوائح على الطلبة الممتحنين»، منهيا أن «تستمر الأمور على ما يرام حتى نهاية الأيام المخصصة للاختبارات».

وأشار العنزي إلى أنه» لم يتم تسجيل أي حالة غش في اختبارات صفوف النقل التي بدأت منذ أيام ، أو في امتحانات الثانوية العامة التي انطلقت أمس».

الصانع : تذليل

عبر تأمين كل مستلزمات العمل لإنجاز قضايا المواطنين بالسرعة المطلوبة.

وشدد الصانع في تصريح للصحافيين أمس ، عقب جولته التفقدية لمجمع محاكم الرقعي ، على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه كل موظف مقصر في عمله ، داعيا إلى الالتزام بالدوام الرسمي والعمل الجاد ومواكبة تطبيق شعار «العدالة الناجزة».

وقال ان الهدف من الجولات التفقدية يتمثل في الوقوف على أحوال الأجهزة الإدارية المعاونة والعدلية الأخرى بإيجابياتها وسلبياتها ، لمعرفة المعوقات أمام تطبيق الخطة الاستراتيجية والتشغيلية التي تعدها «العدل» حاليا ، وتوافقها مع الأجهزة والتعرف على مدى تناسب التطبيق الفعلي لهذه الخطة مع قدرة وأداء الأجهزة والعاملين بها.

وأضاف أنه التقى خلال هذه الجولة عددا من المواطنين والمحامين واستمع إلى شكاواهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم ، بغية تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة القضائية ، وبث روح الطمأنينة لدى المتقاضين والعاملين والقائمين على القطاعات العدلية في مجمع محاكم الرقعي.

«المركزي» : ارتفاع

مليون دينار كويتي.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية في البنك في نشرتها الشهرية عن مارس الماضي ، ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت بنسبة 1 في المئة الى 29737.3 مليون دينار.

واضافت ان ودائع القطاع الخاص لدى هذه البنوك بالعملات الاجنبية ارتفعت بنسبة 20.8 في المئة الى 3806.6 مليون دينار ، ليصبح اجمالي ودائع القطاع الخاص 33543.9 مليون دينار.

وذكرت ان اجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل بمستندات «المركزي» استقرت عند 1925.0 مليون دينار ، في حين ارتفع اجمالي موجودات البنوك المحلية في مارس الماضي 1.7 في المئة الى 56794.1 مليون دينار.

واوضحت النشرة الادارة ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 7.2 في المئة مارس الماضي الى 8305.3 مليون دينار ، وانخفضت ودائع الاجل لدى البنك المركزي بنسبة 2.5 في المئة في الشهر ذاته الى 2991.4 مليون دينار.

«المواصلات» : تحديث

خلال الايام القليلة الماضية بسبب عملية التشغيل والاختبار للنظام الجديد ، مشيرة الى ان الاجهزة الجديدة ذات طاقة استيعابية كبيرة تكفي جميع الخطوط الحالية والمستقبلية.

وبينت أن عملية نقل البيانات من السيرفر القديم الى السيرفر الجديد ادت الى تأخر استخراج الفواتير او شهادات براءة الذمة لبعض المشتركين خلال الايام الماضية ، لافتة الى ان النظام يعمل حاليا بكامل طاقته بعد الانتهاء من نقل جميع البيانات الى النظام الجديد ، وعلى جميع المشتركين الراغبين في سداد فواتيرهم التوجه الى المقاسم المنتشرة في البلاد او عن طريق الموقع الالكتروني للوزارة.

من جهة اخرى أعلنت السبيعي التي ترأس لجنة البدلات في الوزارة عن إقرار اللجنة صرف البدلات لموظفي الوزارة المستحقين من مهندسين وفنيين وامن وسلامة ، الواردة اسماؤهم بكشوف اللجنة.

وذكرت ان اللجنة وافقت على صرف بدلات النوبة والطعام والموقع للموظفين المستحقين بأثر رجعي ، من تاريخ الايقاف الذي كان في الاول من نوفمبر الماضي ، حيث تم اعتمادها من وكيل الوزارة المهندس حميد القطان ومن ثم ارسالها لقطاع المالية لاتخاذ اللازم.